جلسات الملتقى العربي الأول للمصارف ورجال الأعمال
ناقشت إعادة الثقة وفرص الإستثمار الواعدة في لبنان
وتحديات التكيُّف مع التحوُّل الرقمي في الخدمات المالية

مشاركة مصرفية متخصصة خلال جلسات العمل

ضمَّت جلسات الملتقى العربي الأول للمصارف ورجال الأعمال الذي نظّمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وإتحاد رجال الأعمال العرب، والإتحاد الدولي لرجال وسيدات الأعمال اللبنانيين MIDEL، وبرعاية وحضور وزير الإقتصاد في حكومة تصريف الاعمال أمين سلام، ليوم واحد، في العاصمة اللبنانية بيروت، أربع جلسات تركزت على «لقاء حواري بين رجال الأعمال والقيادات المصرفية في العالم العربي»، و«المواءمة ما بين فجوة التمويل وتوجيه الفوائض المالية العربية لتعزيز الأمن الغذائي العربي»، و«إعادة الثقة وفرص الإستثمار الواعدة في لبنان»، و«تحدّيات التكيُّف مع التحوُّل الرقمي في إستخدام المنتجات والخدمات المالية».

الجلسة الأولى
«لقاء حواري بين رجال الأعمال والقيادات المصرفية في العالم العربي»

تناولت الجلسة الأولى بعنوان «لقاء حواري بين رجال الأعمال والقيادات المصرفية في العالم العربي»، مواكبة سياسات التمويل المصرفي في حاجات الإقتصاد، والتمييز ما بين القطاعات المنتجة والقطاعات غير المنتجة، وشروط التمويل المناسبة، والإستثمار في القطاعات الإقتصادية المختلفة: القطاعات المصرفية، الزراعية والعقارية.

ترأس الجلسة الدكتور سعد عنداري، خبير مصرفي وإقتصادي، لبنان. تحدث فيها كل من: فتح الله فوزي، رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرفية اللبنانية لرجال الأعمال، مصر، والدكتور فؤاد زمكحل، رئيس الإتحاد الدولي لرجال وسيدات الأعمال اللبنانيين MIDEL، وجورج شهوان، رئيس مجلس إدارة Plus Properties، ورئيس مجلس الأعمال اللبناني القبرصي.

عنداري

قال الدكتور سعد عنداري: «لا شك في أنه في إمكان المصرف

الجلسة الأولى

أن يُؤثر في قطاع الأعمال، من خلال حجم التمويل وتعديلات الشروط التمويلية. علماً أنه في بيئة أعمال لا يتوافر فيها دور الرساميل لا يُمكن أن تُنفذ فيها مشاريع الأعمال».

شهوان

وأوضح جورج شهوان «أن للمصارف دوراً مهماً حيال التوسط بين البنك المركزي والمودعين، بغية الحفاظ على أموالهم. كما أن شروط المصارف المركزية تنطبق على المصارف التجارية. علماً أن كل بلد لديه سياسة تجارية وإقتصادية، فقبرص تعرّضت مؤخراً لإفلاسات مصرفية، لكن «المركزي القبرصي» تدخل لوضع قيود معينة على المصارف، بغية حماية القطاع المصرفي».

فوزي

وقال فتح الله فوزي: «من المهم تحقيق الشراكة بين القطاع المصرفي ورجال الأعمال الذين لديهم قدرة على دعم الإقتصاد. فالمصارف تفضّل أن تُموّل التجارة أكثر من المشروعات. علماً أنه من الضروري إتخاذ الحيطة حيال المخاطر المحسوبة. كما أنه من الضروري أن تعطي المصارف أهمية لمشروعات الزراعة والصناعة والإهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأن تأخذ المخاطر في الإعتبار».

د. زمكحل

وقال د. فؤاد زمكحل: «يتّجه العالم الإقتصادي راهناً إلى

حضور مصرفي متخصِّص خلال جلسات العمل والمناقشة

جانب من الحضور خلال جلسات العمل

حرب عالمية جديدة، حيث يُستعمل فيها سلاح العملات الذي يُمكن أن يكون سلاح دمار إقتصادي شامل. وقد شهدنا مؤخراً تصريحاً للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي يُعلن رسمياً إستعمال العملة الصينية، (اليوهان) في التبادل التجاري، وخصوصاً في بيع المشتقات الغازية والنفطية للصين المستورد الأول في العالم. ولحق بروسيا أكثرية بلدان البريكس ولا سيما الهند والبرازيل التي تتجه أيضاً إلى التخلي عن العملة الخضراء. كذلك علينا أن ننظر بدقة إلى المحادثات والتحالف الجديد بين بيجينغ والرياض، والتي تلت زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ للعاصمة السعودية، والتي أدت إلى إتفاقات تجارية وإستثمارية. فهذه التحالفات الجديدة والمصالح المشتركة يُمكن أن تغيّر الأسس والقواعد المالية والنقدية الدولية»، مشيراً إلى «أن جائحة «كورونا» التي أوقفت كل العقارب الإقتصادية والتجارية والمالية، والنقدية الدولية، أجبرت كل البلدان على إعادة الهيكلة الداخلية وأعادت إلى الصفر أكثرية الإتفاقات التجارية وحتى السياسية».

مداخلات مصرفية متخصِّصة

الجلسة الثانية

الجلسة الثانية

«المواءمة ما بين فجوة التمويل وتوجيه الفوائض المالية العربية لتعزيز الأمن الغذائي العربي»

تناولت الجلسة الثانية بعنوان «المواءمة ما بين فجوة التمويل وتوجيه الفوائض المالية العربية لتعزيز الأمن الغذائي العربي»، أسباب وكيفية معالجة فجوة التمويل في المنطقة العربية، ودور المصارف المتخصّصة في تمويل القطاع الزراعي ومعالجة فجوة التمويل، وكيفية تفعيل قرارات القمم في تحقيق الأمن الغذائي وآليات التمويل الجديدة المطلوبة.

أدار الجلسة الدكتور علي عوده، مدير إدارة الأبحاث في إتحاد المصارف العربية. تحدث فيها كل من: البروفسور إبراهيم الدخيري، أمين عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، مصر، والدكتور هاشم حسين، رئيس مكتب ترويج الإستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة، والدكتور موفق اليافي، الرئيس التنفيذي لمجموعة اليافي في العالم العربي/لبنان.

البروفيسور الدخيري

وقال البروفسور إبراهيم الدخيري: «إن قضية الأمن الغذائي تزداد نسبتها نظراً إلى محدودية الإستثمارات في منظومة نظم الغذائيات. علماً أن فاتورة إستيراد الغذاء في الدول العربية وصلت

من جلسات العمل

إلى نحو 40 مليار دولار سنوياً، وستصل الفاتورة إلى نحو 50 ملياراً مستقبلاً، مما سيؤثر في الأمن القومي العربي من بوابة الغذاء».

د. حسين

وأوضح الدكتور هاشم حسين «أن أكثر من 90 % من المشروعات المتناهية الصغر يقف وراءها نساء»، مشيراً إلى «أن هذه المشروعات تدخل فيها الإبتكارات الزراعية والصناعية»، متحدثاً عن تأسيس المكتب العربي لرواد الأعمال الزراعي في إقليم الخروب، لبنان، والذي يعمل على سد الفجوة حيال التصنيع الزراعي، وملاحظاً «أن التمويل مهم جداً للإستثمار في التكنولوجيا الحديثة، كما يجب تهيئة الغرف التجارية ومنظمات المجتمع الأهلي بغية إحتواء الشمول المالي».

الجلسة الثالثة

«إعادة الثقة وفرص الإستثمار الواعدة في العالم العربي»

تناولت الجلسة الثالثة بعنوان «إعادة الثقة وفرص الإستثمار الواعدة في العالم العربي»، متطلبات إعادة الثقة بالقطاع المصرفي المموّل الأول للإقتصاد، والتحديات التي تواجه عمليات الإستثمار في القطاعين المصرفي والسياحي، ودور الإغتراب في إعادة التعافي للإقتصاد اللبناني. ترأس الجلسة الدكتور منير راشد، رئيس الجمعية الإقتصادية اللبنانية، خبير سابق لدى صندوق النقد الدولي، تحدث فيها كل من: الدكتور حمد الحساوي، الأمين العام لإتحاد مصارف الكويت (عبر تقنية زوم)، ونسيب غبريل، مدير إدارة البحوث الإقتصادية، بنك بيبلوس، لبنان، والبروفيسور جاسم عجاقة، خبير مالي

الجلسة الثالثة

د. اليافي

وتحدث الدكتور موفق اليافي عن المصالح المشتركة حيال تحفيز عمليات الدعم، إذ لا نستطيع بناء إقتصاد على مشاعر وأحاسيس، إنما على مصالح مشتركة تحقق مصلحة المعنيين، مشيراً إلى «أن بلداناً أوروبية عدة تصدّر زراعاتها إلى الخارج، بما يفوق مساحتها الإجمالية، بينما البلدان العربية ذات المساحات الشاسعة تفتقر لخاصية التصدير الزراعي والصناعي كما ينبغي، نظراً إلى إفتقارها للبنى التحتية والتعاون الحقيقي بين القطاعات الإقتصادية، وفصل الدين عن الدولة، فيما تحتاج هذه البلدان إلى عقلنة إقتصاداتها ومفاهيمها في سبيل التفوق الإقتصادي والإجتماعي وغير ذلك».

وإقتصادي، وأستاذ في الإقتصاد في الجامعة اللبنانية، لبنان، وأنطوان منسى، رئيس تجمع رجال الأعمال اللبنانيين في فرنسا HALFA، فرنسا.

د. راشد

قال الدكتور منير راشد: «ليس الحل بشطب الودائع المصرفية في لبنان، ولا برد الودائع، إنما من خلال التحرير الكامل لسعر الصرف، وإعادة جدولة كل الودائع، فيما إذا تعثرت إعادة الجدولة يُعلن عن تصفية المصرف المعني»، مشيراً إلى «أن التوازن المالي يُعتبر خطوة أساسية لتثبيت سعر الصرف».

حضور مصرفي ومالي في جلسات العمل

د. الحساوي

وأوضح الدكتور حمد الحساوي (عبر زوم) «لا بد من دعم القطاعات الصناعية، الزراعية والخدماتية في لبنان، ولا سيما من قبل الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة»، مشيراً إلى «خطورة الأحداث المصرفية التي حصلت ما بعد العام 2019، والتي أدت إلى ممارسات غير مسؤولة»، مؤكداً «أن الحاجة ماسة إلى حزمة إصلاحات في الإقتصاد اللبناني، وتحسين مستوى معيشة اللبنانيين»، داعياً إلى «تفعيل عمل الحوكمة الرشيدة والتي تضبط إلتزام المعايير العالمية».

منسى

وقال أنطوان منسّى: «يحتاج لبنان إلى الإستقرار بغية جذب الثقة، كما يحتاج إلى فرص عمل واعدة بدل أن يهاجر جيل الشباب اللبناني إلى الخارج، حيث يخسر لبنان أدمغة بارعة وأياد ماهرة»، مشيراً إلى «أن التطورات المؤسفة في لبنان منذ العام 2019 أدت إلى خسارته بناه التحتية، ونزف القطاعات الإقتصادية، وإزدياد عدد المهاجرين إلى البلدان العربية والأجنبية سعياً لكسب الرزق».

غبريل

وتحدث نسيب غبريل عن الأحداث المؤلمة التي عصفت بلبنان منذ العام 2019، مشيراً إلى «أن الأزمات الدستورية المتتالية، ولا سيما الشغور الرئاسي، أدت إلى تقليص حجم الإقتصاد اللبناني، فيما المطلوب تقليص الإقتصاد الموازي بغية إستعادة الثقة، وإستعادة المبادرة الفردية، وتطبيق القوانين، وإحترام فصل السلطات، وتجاوز الفوضى الإقتصادية والمالية، والحد من الصراعات الداخلية».

البروفيسور عجاقة

وقال البروفيسور جاسم عجاقة: «إن القطاع المصرفي يُعتبر جوهرياً في الإقتصادات الحرة، حيث يساعد القطاع على توزيع المصادر الإستثمارية في الأماكن المناسبة. كما أن المصرف المركزي

مداخلات مصرفية متخصِّصة

حضور مصرفي

المتحدثون في الجلسة الرابعة

يُحوّل النمو الإقتصادي إلى أموال. فالحكومة القادرة تستطيع أن تُمسك اللعبة، في ظل تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، ووضع سعر صرف يوفر التوازن الداخلي والخارجي، وتثبيت الأسعار». وقال: «منذ عامي 2008 و2009 بدأت الإستثمارات الخارجية المباشرة في لبنان بالإنخفاض، في ظل تعثُّر الدولة، وفقدان المودعين لأموالهم، حيث إن الدولة نهبت أموال البنك المركزي، فيما يطالب صندوق النقد الدولي لبنان بتحقيق الإصلاحات المالية الضرورية، ولا سيما خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات». وتحدث عجاقة عن إجراءات سريعة يحتاجها لبنان، أبرزها «وقف خروج العملة إلى خارج البلاد، ووضع حدّ للتضخم، وتحقيق الإصلاحات الهيكلية، وتعزيز الفرص الإستثمارية، وإصلاح قطاعات الكهرباء، المياه، البنى التحتية، المرافئ البحرية والمناطق الصناعية».

الجلسة الرابعة
«تحديات التكيُّف مع التحوُّل الرقمي في إستخدام المنتجات والخدمات المالية»

تناولت الجلسة الرابعة والأخيرة، محور «تحديات التكيُّف مع التحوُّل الرقمي في إستخدام المنتجات والخدمات المالية». وتحدث فيها كل من عمر الحيارى، أخصائي عمليات أعمال، الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك)، وشهدان جبيلي، مستشار دولي، قواعد القانون والإمتثال، لبنان، ونادر قاحوش، الرئيس التنفيذي لمؤسسة أسفار للإستشارات والتدريب، مستشار في إدارة المخاطر وأمن المعلومات، ورولاند أبي نجم، خبير في التكنولوجيا المالية ومستشار دولي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، حول تحوُّل المصارف في عصر الرقمنة ومواكبة المصارف العربية للرقمنة، ومنصات التمويل الجماعي: مكملة أو منافسة للتمويل المصرفي؟ والمصارف وشركات التكنولوجيا المالية. وترأس الجلسة الدكتور قيصر جبر نائب الرئيس التنفيذي، Monty Holding، لبنان.

وقد أجمع المتحدثون على أهمية الإنتقال من الواقع الفوضوي إلى التنظيم المعلوماتي المتعلق بالتكنولوجيا، حيث دخل عصر التكنولوجيا الخدمات المصرفية وحوّلها إلى إلكترونية، وصولاً إلى عصر الرقمنة، حيث باتت المنتجات المصرفية تخضع للتحوُّل الرقمي والذي بات يغزو المؤسسات المصرفية والمالية في العالم.

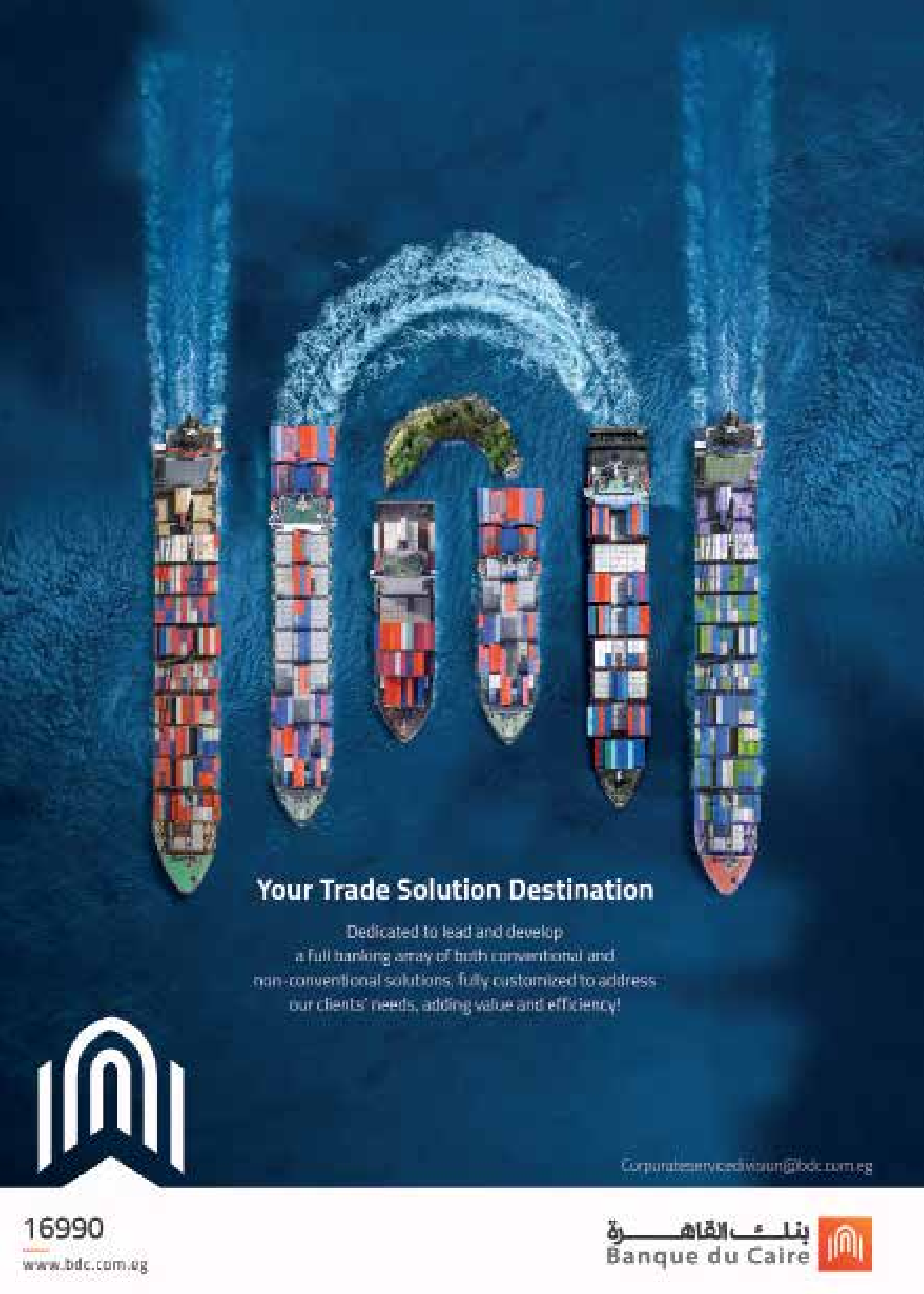
Your Trade Solution Destination
Dedicated to lead and develop
a full banking array of both conventional and
non-conventional solutions, fully customized to address
our clients' needs, adding value and efficiency!
Corporateservicesdivision@bdc.com.eg
16990
www.bdc.com.eg
بنك القاهرة
Banque du Caire

على هامش «الملتقى العربي الأول للمصارف ورجال الأعمال» في بيروت

شخصيات رسمية ومصرفية لبنانية وعربية لمجلة «إتحاد المصارف العربية»

العاصمة اللبنانية لا تزال رائدة في تطوير القطاع المصرفي العربي

شخصيات رسمية لبنانية وعربية خلال إفتتاح الملتقى

أجمع عدد من المشاركين في «الملتقى العربي الأول للمصارف ورجال الأعمال» الذي نظّمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وإتحاد رجال الأعمال العرب والإتحاد الدولي لرجال وسيدات الأعمال اللبنانيين MIDEL، وبرعاية وحضور وزير الإقتصاد والتجارة اللبناني في حكومة تصريف الأعمال أمين سلام، وبمشاركة ما يزيد على 300 شخصية إقتصادية، مالية، ومصرفية لبنانية، عربية وأجنبية، بينهم وزراء مال وإقتصاد، ومحافظو بنوك مركزية، وسفراء عرب وأجانب، ورؤساء بنوك ومؤسسات مالية عربية ولبنانية، على أهمية دور العاصمة اللبنانية بيروت، التي لا تزال رائدة في تطوير القطاع المصرفي العربي وترسيخ الثقة، وملتقى لرجال الأعمال والمتخصّصين في الشؤون المصرفية والمالية العربية والدولية، من أجل المحافظة على دور المصارف العربية في المنطقة، كما في المحافل الدولية.

في هذا السياق إلتقت مجلة «إتحاد المصارف العربية» عدداً من الشخصيات الرسمية والمصرفية القيادية اللبنانية والعربية، والتي خصّت المجلة بمداخلات أشادت بالملتقى وبدور بيروت درّة الشرق وملتقى المتخصّصين المصرفيين والماليين في سبيل تحقيق إزدهار المصارف العربية وتطويرها، مؤكدين دور الإتحاد في جمع هذه المصارف وقياداتها من أجل قطاع مصرفي أفضل.

في ما يلي نعرض المداخلات كالتالي:

وزير الإقتصاد اللبناني أمين سلام

أمين سلام
وزير الإقتصاد والتجارة اللبناني

قال وزير الإقتصاد والتجارة اللبناني أمين سلام: «إن المصارف العربية أمام تحد كبير، وعليها أن تُضافر الإمكانات، كي يحصل عمل عربي مشترك لتحصين القطاع المصرفي العربي»، لافتاً إلى «أننا نشهد اليوم في عالم المال والمصارف مؤشّرات خطرة، ويُمكن أن تشكّل تحدّياً، فيما العقوبات الدولية تشلُّ عمل المصارف. علماً أن وظيفة المصارف يشوبُها تحدّيات كبيرة جداً، فإذا لم يُواكب العالم العربي ما يحصل من حوله في العالم، وتتضافر الجهود وتوضع الإمكانات في خدمة العمل المصرفي المشترك، وتحديداً من خلال المبادرات وربطها مع قطاع رجال الأعمال والقطاع الخاص، فإننا كعرب سنكون في وضع صعب، وفي موقع ضعف، وإذا قمنا بما يتوجب علينا فإنه يُمكن للقطاع المصرفي العربي أن يكون الأهم في العالم، بالإضافة إلى الصناديق السيادية العربية التي تُعدُّ الأكبر في العالم».

ورأى الوزير سلام «أن دور إتحاد المصارف العربية فاعل وأساسي ومركزي في العمل المصرفي، ولا سيما حيال سلامة القطاع، والنشاطات التي يقوم بها والتقارب المصرفي العربي، والسعي إلى توحيد الجهود المصرفية والمالية العربية، كما لاحظنا ذلك في الملتقى. وهذا يدلُّ على أن الإتحاد يسعى إلى إعطاء نفَس للبنان ولإيصال القطاع المصرفي اللبناني إلى برّ الأمان ووصله بقطاع رجال الأعمال».

وختم سلام قائلاً: «نحن بأمسّ الحاجة إلى مؤسسة كإتحاد المصارف العربية، تُدير هذا النوع من النشاطات المهنية الرفيعة المستوى، والمفيدة جداً للإقتصاد اللبناني، كي تكون السبّاقة في تنظيم هذا النوع من الفعاليات».

الرئيس فؤاد السنيورة

وقال رئيس الحكومة الأسبق فؤاد السنيورة: «يشكل الملتقى العربي الأول في بيروت خطوة جيدة، في سبيل إلتقاء المتخصّصين المصرفيين اللبنانيين، العرب والأجانب، ترسيخاً لإستعادة دور العاصمة اللبنانية»، مشيراً إلى «أن عودة دور لبنان الرائد في المنطقة يتطلّب إرادة لبنانية حقيقية، ورؤية صحيحة من قبل المسؤولين، كذلك رؤية قيادية من أجل القيام بالخطوات اللازمة، بغية تعزيز الثقة بلبنان حاضراً ومستقبلاً».

وخلص السنيورة إلى القول: «إن الأمل بعودة لبنان الريادي، يجب أن نصنعه من خلال عملنا الدؤوب والجاد في سبيل إستعادة دوره، ولا يتحقّق الأمل إذا كنّا مستكينين ومتخاذلين ومنكفئين عمّا يجب القيام به، وتالياً هذا الأمر يتطلّب من المسؤولين في لبنان، ومن الجميع، العمل الشاق والكبير كيّ نُبرهن للجميع بأننا نستحق الثقة»، معتبراً «أن لبنان ليس بلداً مفلساً كما يتردد كثيراً في الآونة الأخيرة، لأنه لا يوجد بلد مفلس في حد ذاته، إنما ثمّة إدارة مفلسة، مما يجب تخطّي هذا المفهوم من خلال إيجاد رؤية صحيحة، لأن الدولة تستطيع أن تخلق قيماً إقتصادية جديدة، وهذا يتطلّب قيادات مسؤولة بحق، قادرة على أن تُوحي الثقة، وأن تعمل من أجل الإزدهار الموعود».

فؤاد السنيورة
رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق

عدنان أحمد يوسف

عدنان أحمد يوسف
رئيس جمعية مصارف البحرين

وقال رئيس جمعية مصارف البحرين (الرئيس الأسبق لإتحاد المصارف العربية) عدنان أحمد يوسف: «إن لبنان كان، وسيستمر محطة أساسية لتأسيس المؤسسات المالية وإنطلاقتها»، معتبراً أنه «من الضروري تجاوز ما حصل مؤخراً على صعيد المصارف اللبنانية، وحلّ المشاكل الراهنة من خلال معالجة ملفّ المصارف على نحو جدي وفعّال، من دون تأخُّر ولا تلكؤ، لأنه كلّما تأخّرنا في المعالجة، كلّما تضرّرت الدولة، وتضرّر المستثمر، أو بالأحرى المودع في هذه المصارف».

وقال يوسف: «على الدولة والمؤسسات في لبنان أن تراقب الملف المالي، وهو مهم جداً. لذلك أتينا هذا البلد من أجل تأكيد تعزيز مكانته، وخصوصاً أنني كرئيس سابق لإتحاد المصارف العربية، كنتُ ولا أزال أعتبره بلدي الثاني».

وعن إستعادة لبنان ثقة المستثمرين العرب، قال يوسف: «إن إستعادة لبنان ثقة المستثمرين اللبنانيين، العرب والأجانب ستعود، فور قيام هذا البلد بالإصلاحات الضرورية والمطلوبة منه، بغية عودة الثقة بالجهاز المصرفي،

من خلال زيارة الوفود المصرفية اللبنانية للدول من أجل الإستماع إلى آراء مسؤوليها، لكن إهمال هذا العامل لا يُشكل حلاً بل يُعتبر كارثة ينبغي تلافيها».

أضاف يوسف: «إن حلول صندوق النقد الدولي ليست مهمّة سهلة تجاه البلد المعني، إذ إن أي دولة تتهيّب الدخول في حلول الصندوق، لكن من جهة أخرى، يجب أن نعمل على صعيد موضوع البنوك اللبنانية، التي يجب أن تقوم قياداتها بزيارات للدول الدائنة بغية إجراء التفاوض معها وإيجاد الحلول الضرورية المتعلقة بالديون».

ورأى يوسف: «أن القطاع المصرفي العربي جيد حتى الآن، وبحسب ما تشير الأرقام، تتعدّى الميزانيات المجمّعة للمصارف العربية نحو 4 تريليونات دولار، فيما رؤوس أموال البنوك وملاءة رأسمالها جيدة، والوضع المجمل للمصارف العربية لا بأس به»، مشيراً إلى «أن الأزمة الإقتصادية التي تعصف في العالم إلى الآن، لا تزال تأثيراتها محدودة على المصارف العربية لأسباب عدّة، منها أن أكثر البنوك كانت مديونيّاتها داخلية ما عدا المصارف في دول الخليج».

وتابع يوسف: «إن دور إتحاد المصارف العربية مميّز، وخصوصاً بعد تولّي الدكتور وسام فتوح مسؤولية الأمانة العامة، حيث أدخل إلى الإتحاد دماً جديداً، وأفكاراً خلاّقة، وهو يتقبّل النقد والأفكار المبتكرة، لهذا يُسجّل له النجاح في هذا المجال»، مشيراً إلى «أن دور الإتحاد المقبل مختلف عن المرحلة الماضية، لأن كل فترة لها خصوصياتها، فيما الدور المقبل للإتحاد يكمن بأن يكون الواجهة والمنبر القوي في الخارج وليس في الداخل فقط».

توفيق دبوسي
رئيس مجلس إدارة غرفة التجارة
والصناعة والزراعة في طرابلس
ولبنان الشمالي

دبوسي

وقال رئيس مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي توفيق دبوسي: «لقد شكّل إنعقاد الملتقى العربي الأول للمصارف ورجال الأعمال 2023 في العاصمة اللبنانية بيروت، علامة إستثنائية مميزة تؤكد من خلالها عمق الإيمان العربي بلبنان وبدوره في الحياة المالية والإقتصادية، رغم الظروف العامة التي تمرُّ فيه، وبالثقة بمستقبله الواعد والإمكانات والقدرات التي يمتلكها، والتي حينما ترافقها مشاريع إستراتيجية إستثمارية جاذبة، تجعله منصّة توثق متانة علاقاته بأشقائه العرب، وتُعزّز من مسيرة إستعادته لعافيته ويتحقق من خلالها نهوضه المنشود».

وتابع دبوسي: «يؤكد الملتقى من خلال مواضيعه المتخصصة، أهمية الدور الحيوي لإتحاد المصارف العربية في الإضاءة على إستراتيجيات وسياسات التمويل في عالمنا العربي، وعلى إيجاد السبل الآيلة الى ردم فجوة التمويل، لتوفير حاجات ومتطلبات قطاعات الأعمال وتقديم الدعم اللازم، وإحتضان تطلُّعات المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر والإنحياز الى التمويل الأخضر، لتشجيع القيام بمشاريع صديقة للبيئة. والأهم أنه يُواكب فرص الإستثمار في لبنان.

وأثنى دبوسي على «الدور الإيجابي البنّاء الذي يجعل من إتحاد المصارف العربية، المرجع للمجتمع المصرفي والمالي العربي، ويُوثق من خلال مسيرته الرائدة العلاقات بين القطاعين العام والخاص، ويُطوّر الصناعة المصرفية بما يُعزّز حركة التكامل المصرفي العربي ولا يسعنا إلاّ أن ندعو للإتحاد مجلس إدارة ومصارف، ممثلاً بالصديق المعطاء والحيوي أمين عام الإتحاد الدكتور وسام فتوح، بكل التوفيق والنجاح، وبالمزيد من التألق والرفعة والتقدم للإتحاد في عيده الخمسين ليبقى دائماً عنواناً للريادة في حياتنا المصرفية والمالية العربية».

زياد خلف

بدوره، قال رئيس مجموعة خلف ورئيس مجلس إدارة مصرف التنمية الدولي، العراق، المهندس زياد خلف: «أعتقد أن هذا الملتقى المصرفي يتميّز بخصوصية معينة، وهو الأول من نوعه، بإعتباره أنه يجمع ما بين المصارف والمصرفيين من جهة، ورجال الأعمال والمستثمرين من جهة أخرى، ونحن نعتبر أن هذه المشاركة تكتمل فيها الصورة الواضحة حيال تحقيق الإستثمارات والتنمية المستدامة على المدى البعيد. لذا نؤكد أنه من خصوصيّة الملتقى أن يجمع هاتين الركيزتين من ركائز التنمية المستدامة»، مشيراً إلى «أن لبنان بلد الحياة ويشكل جزءاً من العالم العربي ومن العالم أجمع، ومحط أنظار كل العالم»، معتبراً «أن في هذا البلد فرصاً إستثمارية كبيرة، في المرحلة المقبلة، كما أننا نعتقد أن كل المخاطر الموجودة في أي دولة، هي فرص واعدة لرجال الأعمال، إذ إن المستثمر يبحث عن هذه المخاطر ويُحوّلها فرصاً»، متوقعاً «أن تحظى البلدان المعنية بهذه الفرص الواعدة، وأعتقد أن لبنان في مقدّم هذه البلدان».

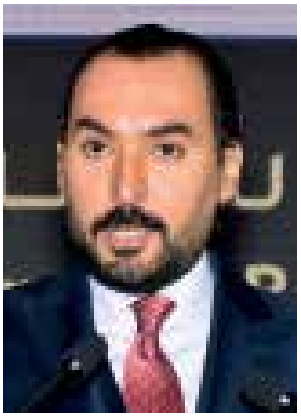

المهندس زياد خلف
رئيس مجلس إدارة
مصرف التنمية الدولي

د. منير راشد

الدكتور منير راشد
رئيس الجمعية الإقتصادية اللبنانية

وأوضح رئيس الجمعية الإقتصادية اللبنانية الدكتور منير راشد «أن هذا الملتقى يُعتبر مناسبة لتبادل الخبرات والآراء، حيال الوضع الإقتصادي والمصرفي القائم في لبنان والبلدان العربية والعالم، وما يُمكن أن يتحقّق من إنجازات مصرفية معينة، ولا سيما إمكانية مساعدة البلدان العربية للبنان، وخصوصاً من خلال وجود عدد من الخبراء والمصرفيين العرب، مما يمنحنا الأمل والمبادرة بأن ثمّة إهتماماً عربياً ودولياً أيضاً بلبنان، ويُعطينا أفكاراً جديدة، لمساعدتنا للتوصل إلى حلول أفضل»، مشيراً إلى «أن الدولة اللبنانية منذ إندلاع الأزمة الأخيرة، أي منذ نحو أربع سنوات، لم تتوصّل بعد إلى حلول ولا إلى إصلاحات، وفق رغبة صندوق النقد الدولي، بسبب الخلافات بالرأي وفي وجهات النظر، وبالتحاليل التي نسمع عنها، والتي لم تصل إلى أيّ أفق».

ورأى د. راشد أنه «من الصعوبة بمكان التوصل إلى توافق في لبنان، وخصوصاً بين حكومة تصريف الأعمال من جهة، والمجتمع المدني من جهة أخرى، في ظل الجمود الحاصل وعدم التحرُّك من مفترق الطرق. علماً أن تولّي نائب حاكم مصرف لبنان الدكتور وسيم منصوري منصب الحاكمية موقتاً، ليس حلاً، وخصوصاً أنه طلب موافقة مجلس النواب على قانون تحقيق التوازن في النظام المالي، وهو قانون خطر جداً، لأنه يُحمّل المودع كل عبء الإصلاح، بمعنى إلغاء معظم الودائع. علماً أن شطب الودائع ليس حلاً. فالحل الحقيقي يكمن بإعادة جدولة الودائع، كذلك جدولة إلتزامات المصارف وأصولها كما جدولة أصول وإلتزامات البنك المركزي»، معتبراً «أن شطب الودائع يؤدي إلى إنعدام ثقة المواطنين والمستثمرين بالمصارف، مما يمنع المواطن عن وضع أمواله بالمصارف»، مشيراً إلى «أن الحاكم منصوري نقل المسؤولية عنه إلى مجلس النواب»، مبدياً عدم إستعداده لفتح باب التمويل، رغم حاجة الدولة لتمويل موازنتها.

جورج شهوان

وقال رئيس مجلس إدارة رجال الأعمال اللبناني - القبرصي جورج شهوان: «بما أنني لستُ خبيراً في القطاع المصرفي اللبناني، إنما كمراقب أعتقد أن الأزمة التي تمرُّ في لبنان، ستؤدي إلى تقليص عدد المصارف وإندماج بعضها، وسيعود هذا البلد قوياً، وسيكون مجدّداً مصرف العالم العربي، إذ إن المصارف ستتخلّص من مشاكلها بغضّ النظر عن مصير أموال المودعين».

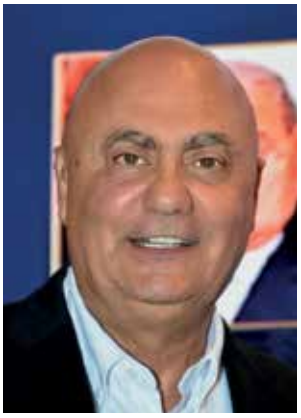

جورج شهوان
رئيس مجلس إدارة رجال الأعمال اللبناني - القبرصي

أضاف شهوان: «على صعيد القطاع العقاري، وكوني من أبرز العاملين في هذا المجال، أدعو المستثمرين العرب والأجانب إلى الإستثمار في القطاع العقاري اللبناني، لأنه ضمانة أكيدة، فيما أسعار عقارات لبنان لا تزال تحافظ على توازنها، رغم الأزمات، والدليل هو ما يحصل حيال تحسُّن وضع القطاع العقاري الذي يبقى قوياً، إذ عندما يعود الإستقرار إلى هذا البلد، ستُعاود الأسعار إرتفاعها».

وختم شهوان قائلاً: «أنا صديق لإتحاد المصارف العربية، وأعتبر نشاطه المصرفي هذا، ولا سيما ما يقوم به الأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح، ممتاز جداً، وخصوصاً في هذه الظروف الصعبة التي تمرُّ في بلدنا الحبيب، وهو يلعب دوراً أساسياً في التفاعل المصرفي العربي، إذ يلفت المصرفيين العرب إلى أهمية الإستثمار في لبنان. علماً أن الإتحاد يُشكل صلة وصل ما بين كل المصارف العربية».

بختيار إسماعيل

بختيار إسماعيل
المدير المفوض لمصرف كوردستان الإسلامي الدولي

وقال المدير المفوض لمصرف كوردستان الإسلامي الدولي بختيار إسماعيل: «إن هذا الملتقى يشكل قفزة نوعية، على صعيد المصارف العربية ورجال الأعمال، ويحقق التعاون بين الجانبين ولا سيما في العاصمة اللبنانية بيروت التي مرّت مؤخراً بسلسلة أحداث كان أبرزها إنفجار مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020 والذي خلّف أضراراً فادحة بالأرواح والممتلكات، ونأمل في عودة بيروت لؤلؤة الشرق وملتقى الحضارات والإجتماعات المصرفية والمالية العربية والدولية»، مشيراً إلى «أن الجهاز المصرفي اللبناني قوي ومتين رغم كل الأزمات التي مرت به»، مؤكداً «أن لبنان لن يموت وسيعود المستثمرون العرب والأجانب

إليه مؤكدين ثقتهم بهذا البلد»، داعياً المصارف اللبنانية إلى «إيجاد طرق مصرفية جديدة، بغية النهوض مجدّداً، ونحن لا نشك أبداً في قدرة هذه المصارف على النهوض والإزدهار».

د. فاخر بن فرنة

وقال الدكتور فاخر بن فرنة ممثلاً رئيس مجلس إدارة الشركة الضمانية القابضة، وهي الذراع الإستثمارية لصندوق الضمان الإجتماعي الليبي، وأكبر مؤسسة ليبية تضمُّ كل الموظفين والقطاع الخاص، المشتركين في نظام التقاعد، والضمان الإجتماعي: «هناك إشتراكات تُقدم من هؤلاء الموظفين والقطاع الخاص، وكل إشتراكات المؤسسات المحلية والأجنبية، الموجودة في ليبيا، والتي تشترك في هذا الضمان الإجتماعي، كذلك هناك المصروفات والرواتب التي تُصرف للمتقاعدين، لذا إن الفارق بين الإيرادات والمصروفات يشكل فائضاً مالياً كبيراً، حيث يسعى صندوق الضمان الإجتماعي إلى إستثمار هذا الفائض. علماً أنه في السنوات السابقة كان إستثمار صندوق الضمان الإجتماعي يتركز في الفنادق والقرى السياحية في ليبيا، وتالياً كان الصندوق يملك فنادق من فئة خمس نجوم، كما يملك كل القرى السياحية على إمتداد الأراضي الليبية».

وأشار بن فرنة إلى أنه «في العام 2017 رأى الصندوق أن يُعيد النظر في السياسة الإستثمارية، وتالياً أسّس الشركة الضمانية القابضة من أجل تنويع محفظته الإستثمارية، وإعادة التوازن لهذه المحفظة، وتالياً ركّزت الشركة على الإستثمارات المالية، حتى يكون في جزء من المحفظة، إستثمارات حقيقية من الفنادق والقرى السياحية، وفي الجزء الآخر الإستثمارات المالية. من هنا جاءت فكرة تأسيس مصرف الضمان الإسلامي الذي يهدف إلى تنويع المحفظة الإستثمارية، في صندوق الضمان الإجتماعي، وإعادة التوازن إليه».

وقال بن فرنة: «إن صندوق الضمان الإجتماعي يخدم نحو 500 ألف متقاعد في كل أنحاء ليبيا، وهم يتقاضون رواتب، ومكافآت شهرية، من الصندوق الذي بقي المؤسسة الليبية الوحيدة (تمثل جهة عامة وتخدم جميع المتقاعدين في ليبيا) والتي لم تُصب بالإنقسام في ظل الإنقسامات السياسية الحاصلة في ليبيا، منذ العام 2014، وتالياً نحاول من خلال هذه الإستثمارات تنمية قدرة الصندوق وتحسينها في سبيل خدمة المتقاعدين والمشتركين، ضمن نظام التقاعد»، لافتاً إلى «أن مصرف الضمان الإسلامي حصل على ترخيص من البنك المركزي في بنغازي، وقمنا بالإستناد إلى هذا الترخيص بإعداد كل الكوادر البشرية والمنظومات الإلكترونية وسائر التجهيزات المطلوبة لإنشاء المصرف، وتدريب مجموعة من الشباب على الصيرفة الإسلامية خارج ليبيا، وتحديداً في مصر، وننتظر الموافقة التقنية من مصرف ليبيا المركزي في طرابلس كي ننطلق في أعمال المصرف، وسنحصل على الترخيص قريباً في ظل التقارب ما بين كل من البنك المركزي في بنغازي والبنك المركزي في طرابلس»، موضحاً «أن القطاع المصرفي الليبي يحقق أرباحاً كبيرة، ولا سيما خلال السنوات الأخيرة، ونحن نريد الإستفادة من هذا الوضع من خلال تأسيس المصرف الإسلامي الذي يتبع صندوق الضمان حتى تعود هذه العائدات على المتقاعدين والمشتركين في نظام التقاعد في ليبيا».

الدكتور فاخر بن فرنة
ممثلاً رئيس مجلس إدارة الشركة
الضمانية القابضة

وشدد بن فرنة على أهمية الملتقى المصرفي في بيروت قائلاً: «نحن نعتبر أن لبنان دولة عزيزة علينا، ونتطلّع دائماً إلى زيارة أشقائنا العرب، ونستفيد جداً في لقاءاتنا معهم حيال تبادل الآراء والخبرات ولا سيما على صعيد الإستثمارات ما بين ليبيا والبلدان العربية».

جانب من الحضور المصرفي اللبناني والعربي في الملتقى

توصيات الملتقى العربي الأول للمصارف ورجال الأعمال

التشديد على أهمية عودة الثقة إلى القطاع المصرفي اللبناني

ومواجهة تحديات التحول الرقمي في المؤسسات المصرفية والمالية

خرج المشاركون في الملتقى العربي الأول للمصارف ورجال الأعمال، الذي نظّمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وإتحاد رجال الأعمال العرب، والإتحاد الدولي لرجال وسيدات الأعمال اللبنانيين MIDEL، وبرعاية وحضور وزير الإقتصاد في حكومة تصريف الأعمال أمين سلام، ليوم واحد، في العاصمة اللبنانية بيروت، وبمشاركة ما يزيد على 300 شخصية إقتصادية، مالية، ومصرفية لبنانية، عربية وأجنبية، بينهم وزراء مال وإقتصاد، ومحافظو بنوك مركزية، وسفراء عرب وأجانب، ورؤساء بنوك ومؤسسات مالية عربية ولبنانية، بالتوصيات التالية:

- التشديد على أهمية عودة الثقة إلى القطاع المصرفي اللبناني، ومساعدته على إستعادة دوره المحلي والإقليمي.
- أهمية التكامل بين جانبي الطلب والعرض في أسواق التمويل، وهما رجال الأعمال والمصارف، والعمل عللى تسهيل التمويل المصرفي.
- مواجهة تحدّيات التحوُّل الرقمي في المؤسسات المصرفية والمالية، ومواكبة التطورات والحماية من المنافسة من جهة، ومواجهة التهديدات من جهة أخرى.
- إسراع الجهات الرقابية المعنية بتنظيم نماذج العمل للتكنولوجيا المالية، بإصدار التشريعات الناظمة لترخيص وتشغيل تلك المؤسسات والعمليات المصرفية والمالية المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات.
- العمل على تعزيز الأمن الغذائي العربي، والسعي إلى تكامل عربي لمواجهة تحديات الأمن الغذائي.
- وضعُ آليات حديثة للتمويل الزراعي، للإستفادة من المدّخرات والفوائض المالية العربية في مواجهة تداعيات تغيُّر المناخ على الأمن الغذائي.